الأمم المتحدة

A/77/922

الجمعية العامة

Distr.: General
21 June 2023
Arabic
Original: Spanish

الدورة السابعة والسبعون

البند 40 من جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

رسالة مؤرخة 10 حزيران/يونيه 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومة بلدي، يشرفني أن أحيل إليكم طيه النشرة الصحفية الرسمية الصادرة عن وزارة الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادة في جمهورية الأرجنتين بمناسبة يوم تأكيد حقوق الأرجنتين في جزر مالفيناس، وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، الذي يُحتفل به في 10 حزيران/يونيه من كل عام.

وأرجو ممتنةً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند 40 من جدول الأعمال، المتعلق بمسألة جزر مالفيناس.

(توقيع) ماريا ديل كارمن **سكيف**

السفيرة

الممثلة الدائمة

030723 300623 23-12058 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 10 حزيران/يونيه 2023 الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية والإنكليزية والفرنسية]

"10 حزيران/يونيه: يوم تأكيد حقوق الأرجنتين في جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية والجزرية المحيطة بها

تحتفل حكومة جمهورية الأرجنتين وشعبها، في 10 حزيران/يونيه 2023، بذكرى مرور 194 عاما على قيام حكومة مقاطعة بوينس آيرس بإنشاء القيادة السياسية والعسكرية لجزر مالفيناس والجزر المتاخمة لكيب هورن.

وما فتئت الأرجنتين، منذ بداية عملية استقلالها في عام 1810، وبعد أن ورثت الأقاليم الإسبانية في جنوب المحيط الأطلسي، تمارس باستمرار حقوقها على الأرخبيلات الجنوبية الواقعة هناك. وقد ظلت الولاية القضائية الإسبانية على الجزر تمارس باستمرار عبر 32 حاكما متعاقبين يقيمون في الجزر ويرفعون تقاريرهم إلى بوينس آيرس منذ عام 1767 وحتى عام 1811، عندما سحبت إسبانيا حاميتها (تاركة وراءها علامات الحيازة) في سياق حرب الاستقلال في ريو دي لا بلاتا.

واتخذت الحكومات الأولى للمقاطعات المتحدة عدة خطوات إدارية اعتبرت فيها جزرَ مالفيناس جزءا لا يتجزأ من إقليمها. وفي 6 تشرين الثاني/نوفمبر 1820، حاز ديفيد جويت، العقيد في البحرية الأرجنتينية، جزر مالفيناس باسم مقاطعات ريو دي لا بلاتا المتحدة ورفع فيها العلم الأرجنتيني لأول مرة. وقامت حكومة الأرجنتين أيضا بسن التشريعات وإنشاء الهياكل القانونية والإدارية اللازمة لتعزيز الممارسة الكاملة لسيادتها، بما في ذلك تشجيع الأنشطة التجارية وإقامة المستوطنات.

ومن المعالم البارزة في توطيد ممارسة الأرجنتين لسيادتها على الجزر الواقعة جنوب المحيط الأطلسي إصدار مرسوم وقعه في 10 حزيران/يونيه 1829 حاكم مقاطعة بوينس آيرس آنذاك، مارتن رودريغيز. ونص هذا المرسوم على أنه "يحكمُ جزر مالفيناس والجزر المتاخمة لكيب هورن في المحيط الأطلسي قائد سياسي وعسكري تعينه حكومة الجمهورية على الفور". وكان الشخص المعين هو لويس فيرنيه، الذي استقر في الجزر ومارس فيها سلطته وولايته القضائية علنا.

بيد أنه في 3 كانون الثاني/يناير 1833، أوقِفت هذه الممارسة الفعلية للسيادة بفعل من أفعال القوة قامت به المملكة المتحدة، التي احتلت الجزر بصورة غير قانونية وطردت السلطات الأرجنتينية الشرعية والمستوطنين. وقد أدى هذا الغصْب إلى تقويض السلامة الإقليمية للأرجنتين، وهي حالة لم توافق عليها أي حكومة أرجنتينية على مدى تاريخ يمتد لأكثر من 190 عاما.

ومنذ ذلك الحين، أصبح هناك نزاع على السيادة بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، على نحو ما اعترفت به الجمعية العامة في قرارها 2065 (د-20)، الذي اتخذته في عام 1965.

وامتثالا لهذا القرار، تفاوض البَلَدان لمدة 16 عاما ابتداء من عام 1966 من أجل التوصل إلى حل للنزاع على السيادة. ولكن على الرغم من دعوات الأرجنتين التي لا تعد ولا تحصى والنداءات الصادرة عن

الأمم المتحدة، ما فتئت المملكة المتحدة ترفض بصورة منهجية استئناف المفاوضات على السيادة. وتجعل المملكة المتحدة استئناف المفاوضات مشروطا بموافقة سكان الجزر، متجاهلة بذلك القرار الذي اتخذته الجمعية العامة. وتؤكد الجمعية العامة للأمم المتحدة، من خلال تصريحاتها المتتالية، وتصريحات اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، أنه على الرغم من أن جزر مالفيناس إقليم مستعمر، فإن سكانها لا يخضعون للاستعباد أو الهيمنة أو الاستغلال على يد مستعمر، وبالتالي فإن الحق في تقرير المصير لا ينطبق عليهم. وعلى العكس من ذلك، يمثل تكوين سكان الجزر نتيجة للاستعمار الذي بدأته المملكة المتحدة في عام 1833، التي قامت بعد احتلال الإقليم بالقوة وطرد السلطات الأرجنتينية، بتنفيذ تدابير لصالح توطين الرعايا البريطانيين بغرض الحفاظ على "الطابع البريطاني" لسكان الجزر وإعاقة توطين المواطنين الأرجنتينيين القادمين من البر الرئيسي.

وتلاحظ الأرجنتين مع القلق أنه لا يزال يجري تطبيق سياسات تقييدية تقديرية في مجال الهجرة حتى اليوم. وتحد السياسات المذكورة من إمكانية الإقامة، أو حيازة الأراضي، أو العثور على عمل أو القيام بأنشطة تجارية أو مهنية في جزر مالفيناس، ولا سيما بالنسبة إلى المواطنين الأرجنتينيين القادمين من البر الرئيسي.

ومن ثم، لا ينطبق الحق في تقرير المصير على مسألة جزر مالفيناس. وبدلا من ذلك، وتمشيا مع المبدأ المنصوص عليه في الفقرة 6 من القرار 1514 (د-15)، يجب في هذه الحالة احترام السلامة الإقليمية للأرجنتين، التي انتُهكت بفعل استخدام القوة البريطاني في عام 1833 الذي لم توافق عليه حكومة الأرجنتين قط.

ويكرر المجتمع الدولي من جانبه التأكيد على ضرورة استئناف المفاوضات الثنائية في أقرب وقت ممكن، على النحو المنصوص عليه في 10 قرارات للجمعية العامة للأمم المتحدة وأكثر من 40 قرارا للجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، بالإضافة إلى عدد من الإعلانات الصادرة في المحافل الإقليمية والمتعددة الأطراف، من قبيل منظمة الدول الأمريكية، ومجموعة الـ 77 والصين، والسوق الجنوبية المشتركة، ومؤتمرات القمة الإيبيرية - الأمريكية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، ومنظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، وبرلمان السوق الجنوبية المشتركة، وبرلمان أمريكا الوسطى، ومؤتمر القمة المشترك بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية، ومؤتمر قمة بلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية.

ويتفاقم رفض الامتثال للالتزام باستئناف المفاوضات بشأن السيادة بمواصلة المملكة المتحدة اتخاذ إجراءات أحادية الجانب، بما في ذلك استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، وهو ما دأبت الأرجنتين على إدانته.

وإضافة إلى ذلك، تحتفظ المملكة المتحدة بوجود عسكري غير مبرر وغير متناسب في الجزر وتقوم بصورة منتظمة بإجراء مناورات وتمارين عسكرية ما فتئت الأرجنتين تحتج عليها بشدة وهي تشكل استخفافا متعنتا بالدعوات الواردة في القرارات العديدة التي اتخذتها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

وفي إطار العسكرة البريطانية في جنوب المحيط الأطلسي، قامت المملكة المتحدة مؤخرا بإدخال قوات أمن من أطراف ثالثة إلى الجزر، وهو ما احتجت عليه الأرجنتين بشدة لأنه يشكل استخفافا متعنتا بالدعوات الواردة في القرارات العديدة التي اتخذتها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية. ويتعارض

أيضا الوجود العسكري البريطاني، على وجه الخصوص، مع القرار 11/41 الصادر عن الجمعية العامة (منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي) الذي يدعو، ضمن أحكام أخرى، جميع الدول في سائر المناطق الأخرى، ولا سيما الدول ذات الأهمية العسكرية، إلى أن تحترم تماما منطقة جنوب الأطلسي بوصفها منطقة سلم وتعاون، وبخاصة من خلال تخفيض وجودها العسكري في المنطقة وإزالة هذا الوجود منها في النهاية.

وجميع هذه الأعمال يتعارض مع القرار 49/31 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وهي دفعت المجتمع الدولي إلى الإعراب عن قلقه منها وإدانته لها. وتمثل استعادة الممارسة الفعلية لسيادتنا على جزر مالفيناس، وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية والجزرية المحيطة بها، وفقا للقانون الدولي وفي ظل احترام أسلوب عيش سكان الجزر، هدفا دائما وثابتا للشعب الأرجنتيني، على نحو ما هو مكرس في أول حكم مؤقت يتضمنه دستور الأرجنتين.

ودأبت جميع الحكومات الديمقراطية الأرجنتينية على رفض استخدام القوة وأبدَت باستمرار استعدادَها للدخول في مفاوضات ثنائية بغية التوصل إلى حل سلمي للنزاع، وفقا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والقانون الدولي. وعملا بهذه الولاية، تدعو جمهورية الأرجنتين المملكة المتحدة مرة أخرى إلى استئناف المفاوضات بشأن مسألة جزر مالفيناس بموجب القرارين 2065 (د-20) و 9/37 وغيرهما من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

وامتثالا لهذه القرارات، قدم وزير الخارجية سانتياغو كافيرو في وقت سابق من هذا العام، في آذار/مارس، إلى نظيره البريطاني، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية جيمس كليفرلي، اقتراحا لاستئناف المفاوضات المتعلقة بالسيادة بشأن مسألة جزر مالفيناس ووجه دعوة إلى عقد اجتماع للبلدين للاتفاق على جدول أعمال للمفاوضات في مقر الأمم المتحدة. ومع ذلك، لا تزال المملكة المتحدة ترفض.

ويشير اقتراح الأرجنتين إلى ضرورة وضع جدول أعمال ثنائي جديد بشأن جنوب المحيط الأطلسي وينص على اعتماد إجراء تفاوض رسمي يتسم بالشفافية ويستند إلى حسن النية ويعقد بصورة دورية، من أجل معالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك استئناف المفاوضات المتعلقة بالسيادة، والربط بين الجزر والبر الرئيسي للأرجنتين، واتخاذ تدابير عملية تهدف إلى تأمين مصالح سكان الجزر وأسلوب حياتهم، والحفاظ على الموارد الطبيعية ونزع الطابع العسكري عن المناطق المتنازع عليها. وإضافة إلى ذلك، ينقل الاقتراح استعداد الأرجنتين لمواصلة المهام الإنسانية لتحديد هوية الجنود السابقين، في إطار الالتزامات الناشئة عن القانون الدولي الإنساني وبغية تقديم الإجابات والعزاء للأسر.

وتعيد جمهورية الأرجنتين مرة أخرى تأكيد سيادتها على جزر مالفيناس، وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من إقليمها الوطني، وكذلك استعدادها الثابت لاستئناف المفاوضات على السيادة مع المملكة المتحدة في أقرب وقت ممكن لإيجاد حل نهائي لهذا الوضع الاستعماري.

بوينس آيرس، 10 حزيران/يونيه 2022“